2023/05/02

التقرير الصحفي اليومي

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	أحداث الأردنية والهاشمية تدق ناقوس الخطر من عودة العنف الجامعي	5	الدستور
.2	الحبس سنتين لموظف بالجامعة الأردنية بتهمة الاحتيال	6	الدستور
.3	فصل 42 طالبا في الهامشية على خلفية مشاجرة	8	الدستور
.4	تحديث التربية والتعليم العالي أ.د مهند مبيضين	28	الدستور
.5	هل من أزمة تلوح في الأفق حول مصير الطلبة الأردنيين في السودان	4	الرأي
.6	على خلفية مشاجرة "الهامشية" قرار فصل الطلبة من الجامعات قابل للاستئناف	5	الرأي
.7	التعليم الطبي "معايير القبول والأداء الأكاديمي في كلية الطب" أ.د أحمد التميمي	9	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

رغم اختفائه منذ سنوات

أحداث «الأردنية والهاشمية» تدق ناقوس الخطر من عودة «العنف الجامعي»

عبيدات: إجراءات حاسمة ولا نسمح بالتدخلات | عبدالحق: طبقنا تعليمات التأديب بصرامة ولا تراجع

كتبت: أمان السائح

@AddustourNews

لم تعد احداث العنف بالجامعات الاردنية منذ سنوات، ولم تعد جامعاتنا الأردنية لتصنف تحت بند «أحداث عنف دائمة» وهدأت وتيرة الطلبة منذ سنوات طويلة، ليصبح الحرم الجامعي الأردني خاليًا الى حد كبير من العنف..

الاسبوع الماضي تصدرت أحداث في كل من الجامعتين الاردنية والهاشمية، وكانت بلا اصابات، ودون اضرار بالبشر أو الممتلكات، وبلا أي خسائر بحمدالله، لكن شغبا وقع، وتحشيدا طلابيا من طرفي النزاع، وقعت حادثتان وكانت ادارات الجامعتين لهما بالمرصاد في حسم عقابي حاسم وحازم وجازم، وتمت احالة المتورطين للتحقيق، وتم توجيه عقوبات بالفصل لكل طالب ثبت تورطه بأي تفاصيل بما حدث..

رؤساء الجامعات، اعتبروا الحفاظ على سمعة الجامعات خطا أحمر، ولا مساس بحرم الجامعات تحت أي ظرف، ولا سماح بأي تدخلات للتخفيف عن أي طالب متورط، ولا قبول لواسطات، والعقوبات ستبقى وفقا لتعليمات الجامعات، ولا تغييرات ستطرأ عليها، والناحية الاكاديمية والتطوير بالجامعات هو الهدف، ولا وقت للعنف!! ولن نسمح بإعادته.

د. نذير عبيدات رئيس الجامعة الاردنية، كان حازما ومتشددا وواضحا، فقد قال عن ما حصل الاسبوع الماضي، انه قضية بسيطة تم تضخيمها من قبل بعض وسائل التواصل الاجتماعي، ووقفت ادارة الجامعة وأمنها الجامعي على كافة التفاصيل، ولم يثبت تورط أي من افراد الأمن الجامعي بالحادثة، فهم مسؤولون عن عملهم، بالحفاظ على الحرم الجامعي، وقد وجهت ادارة الجامعة لما يزيد عن ثلاثين طالبا، عقوبات بالفصل من الجامعة لفترات مختلفة، ولن تتهاون الجامعة بتلك العقوبات، كما إننا لن نسمح بأن يمتد اي نوع من العنف الجامعي، ليطال مصلحة طلبتنا وجامعتنا وحرمنا الجامعي تحت أي ظرف. وبين أن ما حصل لم يتسبب بحمدالله بأية أضرار بشرية، أو أي شيء له علاقة بممتلكات الجامعة، أو شوارعها، أو قاعاتها التدريسية، أو أي أمور مادية، فقد وقعت الاحداث وانتهت بلا أضرار.

وقال عبيدات، إن الجامعات هي انعكاس وشريحة للمجتمع، والطلاب من كل فئات المجتمع، لكن الجامعة تنظر للطلبة تحت بند واحد وتحت عدالة وسقف واحد وهو تعليمات الجامعة، مؤكدا أن الأعداد الكبيرة التي تحتضنها الجامعات هي التي تسبب الارباك وتزيد من حدة التوترات بين الطلبة، ولا بد من منح الجامعات مزيدا من الاستقلالية لقبول الطلبة وضبط اعدادهم بما يتناسب مع طبيعة كل جامعة وقدرتها الاستيعابية على ضبط ايقاع العملية التعليمية، وفقا لطاقة القاعات التدريسية، وعدد الاساتذة وكل التفاصيل.

وأكد أن الجامعة ستبقى بوصلتها سمعتها الاكاديمية، وتميزها المحلي والعربي والعالمي، وسيبقى طلبتها هم الرصيد، الذي لا مساومة، على نوعية تعليمه وواقعه الاكاديمي.

وأضاف ستعمل الجامعة وكل في موقعه على ضبط كل من يفكر بإثارة العنف داخل جامعته، أو يقصد الاساءة إليها، بأي شكل من الأشكال، وستقوم الجامعة بدورها الحقيقي بالحفاظ على العدالة، ولن تتهاون بتوجيه العقوبات للطلبة المتورطين، وستكون حاسمة فلا تدخلات ولا واسطات.

أما رئيس الجامعة الهاشمية د. فواز عبد الحق فقد أكد أنه تم توجيه عقوبات بالفصل النهائي لفصلين أو أكثر ومنها فصل نهائي كامل لنحو 45 طالبا، ممن ثبت تورطهم بالاحداث الاسبوع الماضي، وقال لن نسمح بتدخل أي جهة باجراءات التحقيق داخل الجامعة، فالقرارات حاسمة ولا رجعة عنها. وبين أن الجامعة الهاشمية لم تحدث فيها أحداث عنف طيلة السنوات الماضية، وما حصل كان حادثة بين طالبين، حيث قامت الجامعة وبالتعاون مع الجهات الامنية بضبط القضية وتطويق الخلاف بشكل ايجابي، ولم يمتد لأكثر من ذلك، كما إنها وقعت بالقرب من أحد مجمعات الباصات الخاصة بنقل طلبتها، حيث تم حصر الطلبة المحرضين وأطراف الخلاف، على تلك المناوشات ومنع تحولها الى مشاجرة واشتباكات تمتد داخل الجامعة، ولم تحصل أي اضرار بشرية أو مالية بحمدالله.

وبين عبد الحق أن الجامعة شرعت بشكل فوري الى اتخاذ كافة الاجراءات القانونية وفقا للتعليمات والانظمة الخاصة بالمخالفات الطلابية، وبشكل صارم لايقاع أقصى العقوبات المنصوص عليها في نظام تأديب الطلبة، مؤكدا أن الجامعة على صلابة موقفها واجراءاتها للحفاظ على الجامعة ومنسوبيها والاستمرار في نهجها كبيئة خالية من كل أنواع العنف، ودون تهاون على الاطلاق.

وقال أن الجامعة تعتز بخلوها من كافة أنواع العنف الجامعي، وأنها ماضية ومستمرة في الحفاظ على تلك البيئة الجامعية المحفزة، وذلك بتعزيز القيم الايجابية، داخل الحرم الجامعي، ليرتد ذلك بأثر ايجابي، على المجتمع، بعيدا عن التعصب والعنف؛ ما يثري دور الجامعة كموجه للرأي العام، مشيرا الى أن الجامعة حريصة على الحزم والصرامة، بشفافية وعدالة في تطبيق وانفاذ الإجراءات التأديبية، وفقا لنصوص التعليمات والانظمة بما يتسق مع ترسيخ مفهوم سيادة القانون.

.1

الحبس سنتين لموظف بالجامعة الأردنية بتهمة الاحتيال

عمَّان – دانت الهيئة القضائية المختصة بقضايا الفساد لدى محكمة صُلح جزاء عمَّان موظفًا يعمل في الجامعة الأردنية بارتكاب جريمتي الاحتيال والشروع به، وقرَّرت سجنه سنتين وتضمينه مبلغا ماليا قيمته 10 آلاف دينار. وأصدرت المحكمة قرارها، امس الاثنين، خلال جلسة علنية برئاسة القاضي الدكتور عدي الفريحات، بعد أن ثبت لها ارتكاب الموظف مخالفات قانونية عند حصوله على تمويل من مؤسسة تنمية أموال الأيتام، وسيكون الحكم قابلا للاستئناف أمام المحكمة المختصة.

وبين قرار التجريم أنَّ المحكمة قرَّرت وعملا بأحكام المادة 177 من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة الموظف بجريمتي الاحتيال والشروع به خلافا لأحكام المادة 417 /1/أ من قانون العقوبات وبدلالة المواد 2 و3 و4 من قانون الجرائم الاقتصادية والمادتين 16/أ/2 و23/أ من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والحكم عليه بالحبس لمدة سنة وتغريمه مبلغا ماليا قيمته 500 دينار عن كل جريمة منهما.

وقرَّرت المحكمة وعملا بأحكام المادة 72 من قانون العقوبات جمع العقوبات المحكوم بها الموظف لتصبح العقوبة الواجبة النفاذ هي السجن لمدة سنتين والرسوم والغرامة ألف دينار وتضمينه مبلغا ماليا قيمته 10 آلاف دينار والنفقات الإدارية والقضائية. **(بترا) بركات الزيود**

.2

فصل 42 طالباً في «الهاشمية» على خلفية مشاجرة

الزرقاء – ابراهيم ابو زينة @AddustourNews

أكد رئيس الجامعة الهاشمية الدكتور فواز عبد الحق الزبون فصل 42 طالباً على خلفية مشاجرة بين مجموعتين على أبواب الجامعة وحول أسوارها.

وأشار الدكتور الزبون انّ القرار المتخذ هو الفصل النهائي للطلبة جراء محاولتهم الدخول إلى الحرم الجامعي وإكمال المشاجرة فيه، إلا أنّ الأمن الجامعي حال بينهم وبين غايتهم.

وبين رئيس الجامعة الهاشمية أنّ القرار قابل للاستئناف مدة 15 يوماً ويحق لأي طالب فيهم التقدم بذلك على أنّ تدرس لجنة متخصصة مدى أحقيته للاسترحام والعودة عن القرار أو غيره.

وشدد الزبون على ان الجامعة ماضية ومستمرة في الحفاظ على بيئة جامعية آمنة ومحفزة لتعزيز القيم الإيجابية داخل الحرم الجامعي، ومن ثم المجتمع بعيدا عن التعصب والعنف، وإثراء دور الجامعة في تنمية المجتمع ورقيّه وتوفير بيئة جامعية آمنة ورافدة للوطن، وضمان بيئة مناسبة للتميز الأكاديمي.

وسبق أن وقعت مشاجرة أبواب الجامعة الهاشمية الأسبوع الماضي بدأت بين مجموعتين حشدت كل مجموعة منهما أقربائهم إلى الجامعة لاستكمال المشاجرة.

وعقدت اللجان المتخصصة في الجامعة عدة اجتماعات استمرت أيام الخميس والسبت والأحد نتج عنها قرار بفصل 42 طالباً ممن ثبت مشاركتهم في المشاجرة التي وقعت يوم الخميس الماضي، بين عدد من الطلبة بالقرب من الحرم الجامعي أو حرضوا عليها استنادا إلى المادة 12 من نظام تأديب الطلبة.

من جهته أكد عميد شؤون الطلبة الأستاذ الدكتور صادق الشديفات، أن الجامعة تعاملت بعدل وشفافية في تطبيق وإنفاذ الإجراءات التأديبية وفقا للأنظمة والتعليمات وبما يتسق مع ترسيخ مفهوم سيادة القانون، وبين أنه يحق للطالب التظلم إلى رئاسة الجامعة خلال 15 يوماً من تاريخ القرار.

.3

تحديث التربية والتعليم العالي

أ.د. مهند مبيضين

مـن المؤمل للـورش الإصلاحية التحديثيـة الأردنية (السياسـية والاقتصاديـة والإداريـة) التـي اعلنـت عن شـكل جديـد لدخـول المئويـة الثانيـة، أن تقـود إلـى اصـلاح التربيـة والتعليـم العالـي، فمن غيـر المعقول أن نبقـى بـذات السـياق والطرائـق والنهـج، ومن غير المعقـول ان يـزداد حجـم المقبوليـن فـي الجامعـات كل عام، وان تتعـدد صيـغ التعليـم المجانـي بمقاعـد محجـوزة بنظام المكرمـات او تمويـل بقـروض مؤجلـة لحيـن العمـل، كل ذلك يسـهم بتضخيـم البطالـة وتعثـر التنمية.

لا يمكـن ان تظـل المناهـج ولا أشـكال التلقـي والتعليـم فـي صورتهـا الحالية، ولا يمكن بقـاء المعلم واسـتاذ الجامعة بـذات الأسـاليب، أما مناهـج الجامعـات وخططها التدريسـية فتلـك اشـكالية كبـرى، كل ذلك يجـب ان يعيد التفكيـر بالتربية والتعليـم والجامعات، والتخصصات المطروحـة للطلاب الجدد، كمـا يجـب ان يجعلنا نتجـه اكثر نحـو العلوم والمهـارات التي يحتاجهـا الخريج.

أغلبيـة الجامعات تزاحم في مسـألة التصنيفـات العالمية، تلـك مسـيرة ارتضتهـا الجامعـات ودخلتهـا وهـي تعـرف منعطفاتهـا الحـادة، وسـهولة التراجع وصعوبـة الصعود مرة أخرى.

السـمعة العلميـة للجامعـات هـي الأهـم، ذلك معيـار في التصنيفـات وهـو المهـم؛ لأنـه يكشـف مهـارات الخريجيـن وقدراتهـم مـع مـا يعـززه من حضـور علمـي بحثي للاسـاتذة وتفاعـل فـي مجتمـع المعرفـة العالمي.

القيـادة فـي الصـف والمدرسـة وقاعـات المحاضـرات

.4

وتفاعل في مجتمع المعرفة العالمي.

القيادة في الصف والمدرسة وقاعات المحاضرات وفي مواقع الجامعة الأكاديمية مهمة، لكي تُخلق الروح الجامعية، وقلة منّا يتحدثون في ابحاثهم ومشاكلها فيما بينهم، وتشكيل الجماعة العلمية هو الألوية القصوى، لكن البحث عن المواقع والتآمر لغة تسود ولا أقول عامة.

يجب اعادة اعتماد العلاقة والتشبيك بين القطاع العام والجامعات في مسألة بحوث التنمية وتحديات المجتمع، فالعقل الحكومي مضغوط، والعقل العلمي مرتاح لحالة النأي عن المسؤولية ونقطة اللامساس.

يجب التفكير بخارطة طريق واضحة لشكل الجامعات وعدد منتسبيها ودورها التنموي، واساهمها في حل مشكلات المجتمع، وهنا يمكن تطبيق نظام دعم حكومي مشروط كما هو للاحزاب، فكل جامعة تحدث تنمية محلية بمؤشرات اداء واضحة لهذه المشاريع وقابلية للاستدامة تنال الدعم الحكومي، كما أن طبيعة التعليم المدرسي، والانتقال للتعليم البحثي في المناهج الانسانية أكثر من مجرد الحفظ والتلقي من علّ بات مطلباً لتكوين شخصية طالب المستقبل.

ختاماً، التحديث العلمي والتربوي لا يقل أهمية عن التحديث السياسي والاقتصادي والمالي، ويجب ان يكون له حصة واضحة ودعم كافٍ لكي يحدث ويتحقق، ولعل ما تقوم به وزارة التربية والتعليم اليوم من اصلاح وتطوير، وما يحدث في بعض الجامعات وعلى راسها الأردنية من مراجعة للخط وطرح برامج جديدة وحملة ابتعاث وتعيين، وتطوير للبنية التحتية هو جزء من هذا التحديث المطلوب، ولا يعني هذا الجهد أن الجهود في المؤسسات الجامعية الأخرى معدوم بل هناك جهد يحدث وهناك خطط توضع لكنها تحتاج لدعم مالي، دعم مخصص للتحديث، وليس لدفع الرواتب والمكافآت.

فأي رئيس يقضي وقته متربصا للحصول على قرض لدفع الرواتب الافضل له مغادرة مكانه بشرف، أوعليه اختيار الريادة كباب لاثبات الحضور بأن يذهب لجلب الاستثمار لجامعته وتطوير بحوثها ومشاركة القطاع الخاص، ولا يجب ان يحشر دماغه بكيفية التوفير والبروزة في ذلك الانجاز العقيم الولادة، فالتوفير لغة المفلسين في الرؤى الذين لا يرون المستقبل.

AddustourA@ Mohannad974@yahoo.com

التعليم العالي: عدم التسجيل بالجامعات السودانية

هل من أزمة تلوح في الأفق حول مصير الطلبة الأردنيين في السودان؟

الماضي: دعوات لاتخاذ إجراءات لاستيعاب الطلبة

عمان - سرى الضمور

في ظل النزاع الدائر في السودان جراء اندلاع الاشتباكات بين الاطراف المتنازعة، لا يزال الحذر يشوب الطلبة الاردنيين الدارسين في الجامعات السودانية وما هو مصيرهم في ظل توقعات بطول عمر النزاع، بالرغم من الجهود الحثيثة التي يقوم بها الاردن لاجلاء رعاياه من الخرطوم.

المؤشرات الاولية لعدد الطلبة الاردنيين الدارسين في السودان تقدر بـ ٣٥٠ طالب دراسات عليا غالبيتهم يدرسون على نظام التعلم عن بعد والذي يتطلب منهم النظام الدراسي الاقامة لمدة معينة لاستكمال شروط الدراسة، اضافة الى انخراط ١٥٠ طالبا في درجة البكالوريوس.

وتابعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أوضاع الطلبة الأردنيين الدارسين في السودان بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وتهيب بالطلبة الابتعاد عن أماكن الأحداث.

كما أكدت الوزارة في بيان صدر عنها أنها تتابع أوضاع الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعات السودانية، وطالبت الوزارة أبناءها الطلبة المقيمين هناك بالابتعاد وتجنب أماكن الأحداث ما أمكن ذلك حرصاً على حياتهم.

واهابت الوزارة بجميع الطلبة ضرورة التواصل مع السفارة الأردنية في الخرطوم لتحديث بياناتهم الموجودة لدى السفارة حفاظاً على مصلحتهم وتسهيلاً لعملية التواصل معهم عند الحاجة إلى ذلك.

من جهة أخرى، طالبت الوزارة جميع الطلبة بعدم التسجيل والالتحاق في الجامعات السودانية بشكل مستجد اعتباراً من الآن فصاعداً، حيث تؤكد الوزارة أنها لن تعترف للطلبة المستجدين بالدراسة عن بعد كما أنه لن يكون هناك أي تخفيض لمدة الإقامة في بلد الدراسة، والتي ينص عليها نظام وتعليمات معادلة الشهادات غير الأردنية.

وأكدت الخارجية الأردنية في تصريحات صحفية الى «الرأي»، ان مهمتها اجلاء الرعايا الاردنيين بغض النظر عن ظروفهم سواء طلاب او مقيمين او مستثمرين، في سبيل حمايتهم من اية مخاطر قد تؤثر على حياتهم بالدرجة الاولى.

استاذ العلوم السياسية الدكتور بدر الماضي قال ان اندلاع الأزمة السودانية والأطراف الداعمة للقوى المؤثرة على الأرض تشير إلى أن هذه الأزمة ستطول إلى حد ما إلا إذا كان هناك حسم سريع من قبل الجيش السوداني للأوضاع داخل الخرطوم، ولكن الانقسام السوداني السوداني سيبقى إلى فترة طويلة جدا مما سينعكس سلبا على الحياة الأكاديمية سواء للشعب السوداني الشقيق او الطلبة الذين يدرسون في السودان من الخارج.

واضاف الماضي في تصريح الى «الرأي» ان على وزارة التعليم العالي والجهات المعنية أن تقوم بما يمليها عليه الوضع الحالي في السودان و عليها أن تكون جاهزة للخطة البديلة لما قد يحدث في السودان من أزمات متتالية مما يمنع الطلبة من العودة إلى الدراسة مرة أخرى.

واقترح الماضي لوزارة التعليم العالي وضع التدابير المناسبة في الحسبان والبدء بتقييم حالات الطلبة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي مما يضمن للطلبة استكمال متطلبات دراستهم دون النظر إلى بعض القضايا التي لا تؤثر تأثيرا كبيرا جدا على قبول هؤلاء الطلبة في الجامعات الاردنية.

وتابع الماضي ان على الجامعات الأردنية أيضا التعاون في هذا المجال مما سينعكس ايجابا على هؤلاء الطلبة وعلى عائلاتهم لأن هذه الأوضاع ليست جديدة على الأردن وقد مرت على الأردن أوضاع مماثلة من خلال الحرب التي جرت في العراق وفي اليمن وفي سوريا وفي ليبيا فلذلك أتوقع أن تكون الحكومة الأردنية والجهات المعنية قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لمثل هذه الظروف ولمثل هذه الاحداث وعلى الجهات المعنية أن لا تحول مسألة الطلبة الأردنيين الدارسين في السودان إلى مرحلة تتحول معها الأوضاع الى حالة من الاحتقان نحن بغنى عنها.

.5

على خلفية مشاجرة «الهاشمية»

قرار فصل الطلبة من الجامعات قابل للاستئناف

عمان - سرى الضمور

بناء على خلفية قرار فصل نهائي لـ ٤٢ طالبا من الجامعة الهاشمية بسبب مشاجرة جماعية فإن القرار قابل لاستئناف من خلال تقديم اعتراض على العقوبة والتي تقع ضمن صلاحية مجلس العمداء -بحسب التعليمات الداخلية للجامعات- بحق الطلبة المتورطين.

وتسمح التعليمات في حال مخالفة الطالب عند صدور قرار بفصل طالب باستئناف القرار خلال ١٤ يوماً من تاريخ ابلاغهم بقرار الفصل.

كما وتنص التعليمات الناظمة للطلبة المخالفين «في حال قطعية الفصل من المؤقت فانها لا تجيز للطالب التسجيل في جامعة اخرى، اما في حال الفصل النهائي للطالب يسمح له بالتسجيل في جامعة اخرى لمتابعة دراسته، ولكن لا يمكن له العودة الى جامعته بعد استئناف الدراسة في جامعة خاصة او حكومية ومعادلة المواد التي درس بها».

يشار إلى أن الجامعة الهاشمية فصلت نحو أربعين طالباً فصلا نهائيا على خلفية مشاجرة بين مجموعتين على أبواب الجامعة وحول أسوارها، في قرار قابل للاستئناف.

وثمن معنيون إجراء إدارة الجامعة الحازم في حماية اسم الجامعة وحرمة التعليم فيها.

وجاء هذا القرار حرصاً من إدارة الجامعة على سلامة الطلبة وسمعة التعليم في الاردن وردعا لكل من تسول له نفسه بالمساس بمقدرات الوطن وفق البيان الصادر عن رئيس الجامعة الدكتور فواز الزبون.

.6

أ.د أحمد التميمي

التعليم الطبي «معايير القبول والأداء الأكاديمي في كلية الطب»

يأتي هذا المقال في ضوء دراسة علمية نُشرت حديثًا أجراها الأستاذ الدكتور أحمد التميمي وفريقه في أحد أعرق المجلات العلمية العالمية المُتخصصة في التعليم الطبي وهي مجلة « BMC Medical Education Journal»، تركزت الدراسة حول العلاقة بين شهادة الثانوية العامة (حيث تضمنت ١٧ نوعًا من شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها من دول عديدة من المنطقة العربية والدولية وعلى رأسها التوجيهي الأردني) ومعدل الثانوية العامة «التوجيهي أو ما يعادلها» وذلك لفوجين من كلية الطب في الجامعة الأردنية، تم قبولهم في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وبلغ المجموع الكُلي للطلبة ٨٠٨ طالبًا وطالبة، تخرّج منهم ٦٢٦ طالبًا وطالبة بنسبة (٧٧٪). شكّلت نسبة الإناث الإجمالية (٥٢,٧٪)؛ بينما شكلت نسبة الإناث في منظومة القبول الموحد والمكرّمة الملكية ضعف عدد الذكور، وفي منظومة القبول في المسار الدولي نحو الثُلث فقط.

أما مُعدّل الثانوية العامة «التوجيهي» أو ما يُعادلها حسب نظام القبول في الجامعة بمختلف مساراته فقد شكّل القبول الموحد والمكرمة الملكية السامية أعلى متوسط مُعدلات في القبول الموحد بنسبة بلغت (٩٨,٩٪)، تلاها القبول من المكرمة بمعدل بلغ (٩٨,٥٪)، وقد تم تحليل العلاقة بين مُعدّل الثانوية العامة أيضًا ومستوى الأداء في كلية الطب (مُعدل التخرّج) تحليلًا إحصائيًا شمل كافة المعايير عبر الوسائل الإحصائية العلمية الحديثة.

أثبتت نتائج الدراسة أن أفضل فُرصة للتخرُّج بأعلى المعدلات كانت للطلبة من حَملة الثانوية العامة الأردنية، والثانوية البريطانية والسويسرية، وفيما يخُص منظومة القبول فكانت أعلى فرصة للتخرج من الكلية هي للطلبة الذين دخلوا عبر نظام القبول الموحد والمكرمة الملكية السامية.

تجدر الإشارة الى أن هذه الدراسة العلمية تعدُّ أول دراسة موثّقة تُقارن هذا التنوع الكبير من شهادات الثانوية العامة من دول مختلفة وأنظمة تعليمية مختلفة، وأداء الطلبة في كلية الطب، وكذلك التنوع الكبير في منظومة القبول. وقد خرجت الدراسة بنتائج نوعيّة تُثبت أهمية الثانوية العامة الأردنية «شهادة التوجيهي الأردني» ومستواها مقارنةً بشهادات الثانوية العامة مجموعة المقبولين في كل من الدولي والموازي شكّل (٨٦٦) طالبًا وطالبة بنسبة (٥٨٪).

أما عدد المقبولين في القبول الموحد فقد ارتفع إلى (٣٩٢) بنسبة (٢٦,٢٪)، بينما انخفضت المكرمة الملكية إلى أكثر من النصف ليصبح مجموع المقبولين لهذا العام ١٢٤ طالبًا وطالبة بنسبة (٨,٣٪)، بهذا أصبح مجموع القبول الموحد والمكرمة (٥١٦) طالبًا وطالبة أي بنسبة (٣٤,٥٪) أقل مما كان عليه قبل عشر سنوات (٣٦٪) فقد تمت زيادة القبول الموحد على حساب القبول في المكرمة السامية. والجدير بالذكر أن كلاهما يمثلان منافسة على المستوى الوطني وبفارق ضئيل.

إذا تمت المقارنة بين العالم الحالي وبين القبول قبل عشر سنوات نلاحظ أن هنالك زيادة في أعداد الطلبة المقبولين بشكل كبير وكذلك تعزيز مفهوم التعليم الطبقي وهذا يتناقض مع قانون التعليم العالي والبحث العلمي لعام ٢٠١٨ وذلك حسب المادة ٣ من البند (أ)، والذي يُشير إلى أن مهام التعليم العالي تتضمن إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في حقول المعرفة المُختلفة لتلبية احتياجات المجتمع بما يتواءم مع أهداف التنمية وخططها الشاملة. وأصبح التعليم متوجهًا للفئة المُقتدرة من المجتمع والطلبة الوافدين.

من جانب آخر نجدُ أيضًا بأن الطلبة الذين حصلوا في الثانوية العامة على مُعدلات تتجاوز ٩٠٪ ويطمحون في دراسة الطب قد هاجروا إلى الخارج، ليتم الدفع على دراستهم هُناك بالعُملة الصعبة، وكذلك يعودون بمستوى مُتواضع في غالبية الحالات، بينما تُشرّع جامعاتنا أبوابها للمسار الدولي دون تحديد أية نسب يتم الالتزام بها.

نتفهّم من جانب آخر التحديات والصعوبات المالية التي تمُرُّ بها جامعاتنا ولكن ذلك يجب ألا يكون بمُقابل إخراجها عن أهدافها الرئيسة التي أُنشئت لأجلها، فما نُشاهده حالياً هو تحوّلٌ واضح عن مسارات يجب أن تكون راسخة، وما نلاحظهُ اليوم فهو تحوّل جامعاتنا من مؤسسات غير ربحية إلى شركات ربحية.

إن ما نطرحه في هذا المقال المبنيّ على دراسة علمية موثقة تُقدّم معلومات بهذا المنظور حول كُلية الطب في الجامعة الأردنية وهي بمثابة جرسُ إنذار يدُق ناقوس الخطر في مجال

.7

التوجيهي الأردني، ومستواها مقارنةً بشهادات الثانوية العامة الأخرى، مما يُعزّز من مكانتها الدولية التي توجب رعايتها وتعزيزها والحفاظ على منظومتها ومكانتها وفق توصيات الدراسة ونتائجها.

أثبتت هذه الدراسة أيضًا عدم الحاجة إلى تعديل نظام القبول في كليات الطب، إذ تعد شهادة الثانوية العامة الأردنية كافيةً وآمنةً لقُبول الطلبة في كليات الطب الأردنية، ويعد ذلك مؤشرًا موضوعيًا.

كما قدّمت الدراسة مُؤشرات هامّة فيما يتعلق بمنظومة القبول، وأثبتت نتائجها بأننا تحوّلنا نحو الربحية، حيث أن أكبر عدد من الطلبة قد تم قبولهم في المسارين الدولي والموازي بنسبة وصلت إلى (٤٤٪).

بلغ مُجمل مُعدل القبول في التنافسي ٣٦٪ فقط توزعت بين ١٨٪ من المقبولين في القبول الموحد و١٨٪ من المقبولين في المكرمة الملكية، مما يعزّز التعليم الطبقي باتجاه الطبقات المقتدرة من المجتمع.

من جانب آخر وعلى هامش هذه الدراسة وبعد عقد من الزمن تقريبًا تم تحليل بعض المُعطيات الحالية للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٣ وذلك بخصوص منظومة، فقد بلغت أعداد الطلبة المقبولين (١٤٩١) طالبًا وطالبة (أي قرابة أربع أضعاف ما كانوا عليه قبل عشر سنوات) وذلك دون زيادة أعضاء الهيئة التدريسية أو البنية التحتية بما ينسجم مع زيادة الطلاب.

وكان توزيع الطلبة المقبولين (١٤٩١) على الشكل التالي: (٧١٢) طالبًا وطالبة في البرنامج الدولي أي نسبة (٤٧,٧٪)، وفي الموازي (١٥٤) طالبًا وطالبة أي نسبة (١٠,٣٪)، وإن الأردنية وهي بمثابة جرسُ إنذار يدُق ناقوس الخطر في مجال التعليم الطبي في الأردن، وهُنا باعتقادي أننا نفقدُ البوصلة في التعليم الطبي في الأردن، فهذه أمُّ الجامعات الأردنية، ويجب على كافة المعنيين في إدارة التعليم العالي في الأردن التنبه إلى ذلك واتخاذ التدابير والإجـراءات التصويبية من خلال التفكير خارج الصندوق، دون أن نبقى في حلول آنية سهلة لا يُنظر إلى عواقبها اللاحقة واتباع سياسة الترحيل الكارثية.

وأن نحافظ على منظومة التوجيهي الأردني ونعززها بإعادة النظر في سياسة القبول بخصوص الطلبة الوافدين ووضع نسب معينة للطلبة الوافدين كما هو معتمد في غالبية الدول المتقدمة، مع مراعاة أن لا يكون ذلك على حساب الطلبة الأردنيين (فقبل عدة سنوات عندما كُنتُ أشغل منصب عميد كلية طب، زارني أحد سفراء الدول الآسيوية الصديقة، وطلب مني ١٠٠ مقعد في الكلية لطلاب من بلده، وحينها كان هنالك قرار من مجلس التعليم العالي ينص بأن الحد الأعلى للطلبة الوافدين هو ١٠٪، فأخبرته بأنني أستطيع توفير بضعة مقاعد من هذه النسبة، لفتح المجال لباقي الطلبة من الدول الصديقة الأخرى التي ترغب في إرسال أبنائها إلينا لدراسة الطب، ويجب توزيع هذه النسبة بين الدول الشقيقة والصديقة، ولكنه ذهب بعد هذا اللقاء إلى جامعة أخرى وتم قبول طلبه رغم مخالفته للتعليمات حينها وهكذا استمرت الأمور..)

حفظ الله الأردن ومؤسساته ومُقدّراته ليبقى النموذج الأمثل الذي نتمناهُ على الدوام.

رابط البحث: https://doi.org/١٠,١١٨٦/s١٢٩٠٩-٠٢٣-٠٤٢٥١-y